الباب الرابع

أطماع إسرائيلية صهيونية

الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية

أطماع إسرائيل في المياه الفلسطينية: منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ عملت على تهويد واستنزاف المياه الفلسطينية فيها، وخاصة بعد أن تمكنت من الوصول بسهولة إلى أحواض المياه فيها والسيطرة عليها عبر العديد من الأوامر العسكرية والتي هدفت إلى ترسيخ احتلالها والهيمنة على المياه الفلسطينية. وقامت إسرائيل موازاة مع ما سبق بالتضييق على السكان الفلسطينيين وطردهم من أراضيهم المجاورة لينابيع المياه، ومنع الفلسطينيين من حفر الآبار إلا بعد الحصول على تصريح خاص من الحاكم العسكري الإسرائيلي وضمن قيود مجحفة مثل عدم استخدام الآبار بعد الساعة الرابعة مساءً، وفي المقابل وفرت جميع الإمكانات المادية والسياسية للمستوطنين بإقامة المستوطنات الزراعية على أراضي الفلسطينيين بعد مصادرتها وحفر الآبار فيها بصورة أضرت بالفلسطينيين، مثل ما قامت به شركة إسرائيل للمياه ميكروت بحفر ١٧ بئراً جديدة في غور الأردن في الفترة من ٦٧- ٧٨ باستخدام الأجهزة المطورة، مما أدى إلى جفاف ٥٠ بئراً مملوكة للفلسطينيين من ١٩٦٧ – ١٩٨٠، إضافة لتزايد ملوحة العديد من الآبار الأخرى.

في هذا التقرير الذي وفى تقرير أعدته المؤسسة الفلسطينية للإعلام مع الباحث الفلسطيني داعس أبو كشك قدمت فيه عدة أسئلة له فأجاب عن أسباب أزمة المياه في الوطن العربي قائلاً أن هناك عدة أسباب لأزمة المياه في الوطن العربي تتمثل في:

- عدم انتظام سقوط الأمطار
- إن معظم منابع أنهار الوطن العربي من خارج حدوده السياسية
- الزيادة السكانية الكبيرة
- مشاريع التنمية
- المطامع الأجنبية في المياه و العمل من أجل السيطرة عليها و استغلالها.

وعن الأطماع الإسرائيلية في المياه الفلسطينية قال:

ظهرت الأطماع الإسرائيلية فى المياه الفلسطينية منذ أن أعلن عن قيامها المزعوم في عام ١٩٤٨ حيث تبوأ موضوع المياه رأس أولويات إسرائيل لذلك كان قرارها تأميم المياه عام ١٩٤٩ التي اعتبرتها ملكاً عامًا للدولة والسيطرة على المياه الجوفية و السطحية و على الآبار الارتوازية بما في ذلك حوض نهر الأردن و ما يشكله من أخصب المناطق الزراعية[1] وكانت إسرائيل تستهلك ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه الجوفية الفلسطينية قبل عام ١٩٦٧[1] فما بالك بعد احتلالها للضفة الغربية و قطاع غزة و هضبة الجولان واحتياجاتها المتزايدة للجنوب اللبناني حيث استطاعت السيطرة على الموارد المائية في تلك المناطق ولا أدل على ذلك من قيامها مؤخرا بإقامة سد مائي في الجولان بالقرب من خط وقف إطلاق النار[1] في سبيل ذلك قامت إسرائيل بما يلي :

١- نقل جميع الصلاحيات بشأن المياه إلى الحكم العسكري.
٢- منح كامل الصلاحية للحاكم العسكري فيما يتعلق بالمياه وحق رفض أي ترخيص دون إبداء الأسباب.
٣- أصبحت جميع مصادر المياه الفلسطينية ملكاً لإسرائيل.
٤- تقييد حفر الآبار الارتوازية.
٥- قيام إسرائيل بحفر الآبار على طول خط الهدنة مع قطاع غزة لاستنفاذ المياه العذبة.
٦- حفر العديد من الآبار داخل المستوطنات الإسرائيلية.

ومن هنا فان إسرائيل تسيطر على ٨٠٪من الموارد المائية الفلسطينية حيث أن إجمالي الموارد المائية في الضفة الغربية و قطاع غزة ٨٥٠مليون متر مكعب سنويا يحصل الفلسطينيون منها على ١٢٠ مليون متر مكعب بينما تبلغ كمية المياه التي تستخدمها إسرائيل ملياري متر مكعب ٦٥٪ منها تستولي عليها من الضفة الغربية و قطاع غزة والجولان وجنوب لبنان.

وإن قيام إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري يتطابق بنسبة ١٠٠٪ مع مسار الأحواض المائية و آبار المياه الجوفية في الضفة الغربية كما أن الفرد الإسرائيلي يستهلك نحو ٤ أضعاف استهلاك المواطن الفلسطيني ويستهلك المستوطن الإسرائيلي في الضفة الغربية نحو ٧ أضعاف المواطن الفلسطيني.

وحين سئل عن نتائج السياسة الإسرائيلية في السيطرة على المياه في فلسطين أجاب:

- تدمير أجزاء كبيرة من المرافق المائية مثل هدم الآبار و تدمير شبكات الري و الخزانات وخطوط المياه في الضفة الغربية.

- العجز الكبير في الخزان الجوفي.
- تزايد معاناة السكان اليومية من أجل الحصول على مياه الشرب.
- تدمير إسرائيل للعديد من المدن الفلسطينية بعدم تزويدها بالمياه.
- تزايد نسبة الأملاح في معظم آّبار الضفة الغربية و قطاع غـزة ممـا أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي.

ولقد قامت إسرائيل بالتعاون مع سلطة المياه الإسرائيلية (مكـروت) بحفـر ٥٠٠ بئر على امتداد حدود الضفة الغربية مع إسرائيل و الحدود الشـمالية بقطـاع غزة تعمل ١٨ ساعة يوميا و تضخ كميات هائلة من المخزون المـائي الفلسـطيني و تصل هذه الآّبار إلى الطبقات الرئيسة الحاملة للمياه الجوفية للحوضين الغـربي و الشمالي الشرقي مما يؤدي إلى سحب كميات كبيرة من المياه من هذه الأحـواض لصالح المستوطنات ونقل قسم كبير منهـا إلى داخـل إسرائيـل إضـافة إلى ذلـك قامت إسرائيل بربط الحوضين الجوفيين الغربي والشمالي الشرقي ببحـيرة طبريـة من خلال الشبكة المائية الرئيسية عن طريق المشروع القطـري ولهـذا تـم تحويـل موارد نهر الأردن و قسم من مياه الحوض الغربي إلى النقب .

ولما تم سؤاله عن الوضع بالنسبة للمياه العربية أجاب:-

لقد كان هدف إسرائيل من اجتياحاها المتكرر للبنان هو السيطرة على المياه ففي عام ١٩٧٨ تمكنت إسرائيل من السيطرة على ميـاه نهـر الليطـاني وقامـت بتركيب مضخات كبيرة قرب جسر الخردلي و مد أنابيب ضخمة بطـول عشرـة كيلومترات من مجرى النهر حتى بلـدة الطيبـة كـما شـيدت إسرائيـل خزانـات ضخمة على الأطراف الجنوبية لبلـدة عيتـا الشـعب لتخـزين ميـاه الليطـاني و

توزيعها على المستوطنات في منطقة الجليل الأعلى كما قامت بتحويل مياه نهراللليطاني إلى بحيرة طبرية كما سيطرت على مياه نهر الحاصباني و تطل على مجرى نهر الليطاني و الوزان .

وهناك محاولات مع تركيا لإمدادها بالمياه و التحكم في مياه نهري دجلة والفرات كما أن هناك دور لها في الصراع على مياه نهر النيل وان اهتمام إسرائيل بأثيوبيا لأنها تعتبر نافورة مياه نهر النيل.

ومن هنا فان الأمن المائي العربي يبقى مهددا بسبب السياسة الإسرائيلية وان أي حل سياسي للقضية الفلسطينية لن يحدث إلا عبر موضوع المياه.

إسرائيل تسرق مياه الفلسطينيين ثم تبيعها لهم

وفي أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧م، سيطر الكيان الصهيوني على مصادر المياه العربية الثلاثة الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط وهي: حوض نهر الأردن الأعلى الذي ينبع في لبنان وسورية، وحوض نهر اليرموك المشترك بين الأردن وسورية، والخزانات الجوفية الضخمة تحت الضفة الغربية في فلسطين، والمعروفة باسم خزان الجبل أو بئر الجبل، وأصبح الصهاينة يتحكمون بذلك في المياه التي تصل إلى الفلسطينيين والأردنيين، وكذلك السوريين واللبنانيين، وعندما بدأت أولى جلسات المفاوضات المتعددة حول المياه عام ١٩٩٢م، كان من الواضح أن هناك تهرباً صهيونياً واضحاً من مواجهة الدول العربية دفعة واحدة وتفضيل الانفراد بكل دولة على حدة أملاً في الحصول على مزايا وانتزاع أكبر كميات ممكنة من مصادر المياه منها، ونجحوا بالفعل في إفشال هذه المفاوضات، كما نجحوا في إبرام اتفاق مائي منفصل مع الأردن ليظل

موقف الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين أكثر حرجاً، بسبب استنزاف الصهاينة لمواردهم باستمرار وبكميات كبيرة تجعل التفاوض على ما تبقى منها أشبه بحرب بين أربعة أشخاص عطشى على كوب ماء واحد.

ولأن لسورية ولبنان مصادر مائية أخرى غير تلك التي استولى عليها الصهاينة، فقد أصبح الفلسطينيون وحدهم بين شقي الرحى، يتضورون عطشاً، ولا يملكون حتى حفر بئر ماء في أراضيهم بموجب القانون الإسرائيلي!.

وقد أصدرت السلطة الفلسطينية تقارير عدة، اعتمدت عليها تقارير المياه التي أصدرتها جامعة الدول العربية، تشرح بالتفصيل كيف يسرق الصهاينة مياه الفلسطينيين، ثم يجبرونهم على شرائها بالقطارة، ولم تستبعد هذه التقارير أن تعطل أزمة المياه هذه مفاوضات التسوية النهائية على اعتبار أنها موارد محدودة لا تكفي أصلاً الطرفين في الوقت الراهن، مما يجعل تقسيمها أكثر صعوبة في ضوء عدم وجود بدائل رخيصة لها، والأخطر تناقصها المستمر بحكم كونها مياه آبار تقلصت بشدة في العامين الماضيين وبلغت حد الخطر في نقصها بسبب أسوأ موجة جفاف ضربت المنطقة هذا العام، ودفعت بدو النقب وفلسطين وحتى سيناء لترك منازلهم وزراعاتهم التي دمرها الجفاف.

وترصد المصادر الفلسطينية الفجوة الضخمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في موارد المياه بالأرقام موضحة أن الصهاينة يتحكمون في ٨٥٪ من مياه الضفة وغزة ويسحبون ما بين ٨٥٪ ـ ٩٠٪ من مياه الخزانات الجوفية المشتركة مع الفلسطينيين، ومع ذلك يزعمون أن هذه المياه لا تشكل سوى ربع إجمالي الاحتياجات الإسرائيلية السنوية! وعلى سبيل المثال يحصل الصهاينة

على ٤٨٣ مليون متر مكعب سنوياً من خزان الجبل، في حين لا يحصل كل فلسطينيي الضفة إلا على ١١٨ مليون متر مكعب، أي أن إسرائيل تحصل على أربعة أضعاف المياه التي يحصل عليها الفلسطينيون في الضفة الغربية.

ويبلغ نصيب الفلسطينيين عُشْر نصيب الصهاينة عموماً من المياه الفلسطينية، حيث يستهلك الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة معاً قرابة ٢٤٠مليون متر مكعب سنوياً مقابل نحو ألفي مليون متر مكعب سنوياً لإسرائيل وذلك لأغراض الري الزراعي والصناعي والاستعمال المنزلي، أما متوسط الاستهلاك الفردي فيكشف بوضوح الفارق الكبير بين الطرفين، فبينما يبلغ متوسط استهلاك الفلسطيني (٨٢) متراً مكعباً سنوياً، يصل متوسط استهلاك الإسرائيلي إلى (٣٣٠) متراً مكعباً، وبينما يبني الصهاينة حمامات السباحة، لا يجد الفلسطيني الماء الذي يغسل به أوانيه وملابسه، والأغرب أن الصهاينة يحاولون تبرير ذلك باختلاف نمط حياة كل من الفلسطيني والإسرائيلي، زاعمين أن نمط حياة الثاني يتطلب كميات أكبر من المياه، كما يقول مفوض المياه الإسرائيلي مير بن مير، وكأن الإسرائيليين أكثر نظافة وتحضراً من الفلسطينيين.

وقد أدت أزمة الجفاف الأخيرة إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية في السلسلة الجبلية التي توجد بها الآبار الجوفية في الضفة الغربية لقيام الصهاينة بتخفيض حصة الفلسطينيين من المياه إلى النصف، في الوقت الذي ظل فيه المستوطنون ينعمون بحمامات السباحة، بحيث أصبح لكل فلسطيني حوالي ١٠ ليترات مياه فقط يومياً وهي كمية توازي خُمس المعدل العالمي لاحتياجات الشخص من المياه (٥٠ لتراً يومياً)، وأدى ذلك لأزمة كبيرة في غزة والضفة،

حيث دمرت مساحات كبيرة من الزراعات الفلسطينية، وأصبحت تجارة المياه تستحوذ على أكثر من ربع دخل الفلسطينيين، والأواني مكدسة في المنازل لا تجد المياه اللازمة لتنظيفها.

كما أدى نقص المياه التي يتم ضخها للفلسطينيين واستنزاف الصهاينة المستمر للآبار الجوفية، لأن تصبح آبار مدينة غزة الجوفية مالحة مما يؤثر صحياً على مستخدميها، علماً بأن غزة تأخذ سنوياً خمسة مليارات متر مكعب من المياه من الدولة العبرية المحتلة، وهي كمية ليست كافية خصوصاً إذا علمنا أن المستوطنات الصهيونية في غزة تسحب قسماً كبيراً من هذه المياه ثم يضطر الفلسطينيون لشرائها من المستوطنين في جالونات مياه كما كان يهود المدينة يفعلون في أهلها قبل بعثة الرسول ﷺ.

الأردن وإسرائيل

وعلى صعيد الأزمة المائية بين الأردن والكيان الصهيوني فقد دخلت هذه الأزمة مرحلة خاصة، بعد إعلان الكيان الصهيوني أنه غير قادر على تزويد الأردن بكمية المياه التي تنص عليها اتفاقية «وادي عربة» التي وقعت بين الجانبين عام ١٩٩٤م، وأرجعت إسرائيل ذلك إلى موجة الجفاف الشديد الذي تعاني منه والتي تجتاح المنطقة كل صيف، والتي لم تشهد لها مثيلاً منذ ٦٠ عاماً، إلا أن رئيس الوزراء الأردني عبد الرؤوف الروابدة أكد في ظل الأزمة الأخيرة أن بلاده مصممة على الحصول على حصتها كاملة من المياه، وأنها لن تقبل التفاوض بهذا الشأن.

ويتساءل المراقبون إن كانت ستتحول الأنهار، إلى أدوات للضغط والحصار وإذكاء شعلة الحرب في هذه المنطقة المتوترة أصلاً، إضافة إلى نمو

السكان في الوطن العربي، ومشكلة الندرة التي تتفاقم كنتيجة منطقية لتزايد الطلب على المياه لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية والزراعية.

وقالت لجنة الزراعة والمياه في مجلس النواب الأردني منتصف أغسطس الماضي إنه اتضح للجنة، ومن خلال البحث في ملحق المياه الذي يشكل جزءاً من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، أن هناك صعوبات يضعها الجانب الإسرائيلي حتى الآن تحول دون حصول الأردن على كميات المياه الإضافية، وهي ٥٠ مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب سنوياً، كما نص على ذلك في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ملحق المعاهدة.

وقال رئيس اللجنة البرلمانية الأردني المهندس منصور بن طريف إن الجانب الإسرائيلي يتنصل من تنفيذ هذه الاتفاقية، رغم أن هناك بنداً واضحاً يتعلق صراحة بتزويد الأردن بمياه صالحة في مستوى المياه الصالحة للشرب، مقدارها خمسون مليون متر مكعب كل عام.

ويقول محللون عرب أنه لولا وجود إسرائيل كطرف في الأزمة، لما كان من الممكن أن تصل الحدة في قضية المياه إلى هذه الدرجة ولكانت أقل تشابكاً، لما يربط الدول العربية من بعض التوحد، غير أنه في ظل دخول إسرائيل كعنصر أساسي فيها فقد أصبح الأمر صعباً للغاية، فأطماع الدولة العبرية لا حدود لها، ومشاريعها في الاستيلاء على الأراضي ومنابع المياه العربية لاتنتهي.

ورغم أن بوادر الحرب العربية ـ الإسرائيلية حول المياه تبدو إلى الآن قليلة، إلا أنها قد تنفجر في أي لحظة قد تحددها الدولة العبرية بما يخدم مصالحها، ما قد يتسبب فيما يمكن تسميته بـ الحرب المائية الأولى ويخشى

الأردن أن تتنكر تل أبيب للاتفاق الذي وقع معها بشأن المياه، كما تنكرت لاتفاقاتها مع الفلسطينيين ويسود الاعتقاد أنه بانخفاض إنتاج إسرائيل من المياه إلى أقل من النصف لا يبدو أن الأردن سيحصل على حصته الكاملة من مياه بحيرة طبريا، وهي المصدر الرئيس الذي يمد إسرائيل بالمياه العذبة، ولكن لا يبدو أيضاً أن عمّان على استعداد لتقديم تنازلات بشأن هذا الموضوع.

ويقول وزير المياه والري الأردني هذا الاتفاق اتفاق ملزم، لا أستطيع أن أتهاون في حصتي في موضوع المياه، وهذه المشكلة ليست طارئة، بل ظهرت منذ خمسة أعوام، ونحن نتوقع أن يكون هناك جفاف، ونسبة هطول للأمطار قليلة، ونتوقع أن يكون صيف عام ٢٠٠٠م أكثر حدة للمشكلة من صيف ١٩٩٩م، رفضنا المبدئي أن يقال لنا إن حصتك التي في الاتفاقية سنعطيكم نصفها.

أعين الصهاينة علي مياه النيل

من المعروف أن الماء هو الذي يطفئ الحريق، إلا أنه في الحال التي تكون الدولة العبرية طرفاً فيه، يبدو أن الماء هو الذي سيشعلها، ويحذر المختصون من أن الصراع في القرن القادم لن يكون بالدرجة الأولى على الأرض أو الذهب الأسود (النفط)، بل ستكون المياه التي يعد نهر النيل أحد روافدها الهامة – نقطة الصراع الذي قد تُسفك من أجلها الدماء للاحتفاظ بها، ويرى المختصون أنه من الصعب تخيل النقص في موارد العالم من المياه، في حين تغطي المحيطات ثلاثة أرباع سطح الكرة الأرضية، إلا أن الأمم المتحدة تتوقع أن يواجه مليار شخص أزمات مياه طاحنة بعد نحو ٢٥ عاماً من الآن.

يقول الخبير الدولي في قضايا المياه إسماعيل سراج الدين إن معادلة قضية المياه بسيطة لكنها مهلكة، فلابد من توفير مياه لثلاثة بلايين شخص سوف يضافون إلى سكان العالم بحلول عام ٢٠٢٥.

ويؤكد سراج الدين أنه لابد من توفير المياه عبر تحلية مياه البحر المالحة بحلول عام ٢٠٢٥، وإلا فإن البديل المحقق هو المجاعات والحروب بسبب النقص.

ويُعد عام ١٩٩٩م أكثر الأعوام جفافاً في الشرق الأوسط منذ الثلاثينيات، فقد ضرب الجفاف منابع المياه النهرية العادية، كما طال الآبار الجوفية حتى باتت أكثر ملوحة مما يتطلب وقف الضخ منها.

والمفارقة أن هذا العام كان هو عام التفاوض بين الدول العربية والصهاينة حول كيفية توزيع مصادر المياه «العربية» التي يستولي عليها الصهاينة منذ سرقتها عام ١٩٦٧م، الأمر الذي يهدد بتفجير هذه المفاوضات المفترض أنها مفاوضات التسوية النهائية، وربما اندلاع حروب من نوع جديد على المياه لصعوبة تقديم تنازلات من أي طرف فيها لأن التنازل لأي طرف يمثل الموت عطشاً.

فبعد توصل الصهاينة والفلسطينيين لتوقيع اتفاق واي ـ٢، بدأت مفاوضات الوضع النهائي في ١٣ سبتمبر ١٩٩٩ بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول المياه والقدس واللاجئين، ومع أن الوضع تدهور في فلسطين عقب مجيئ حكومة شارون وخارطة الطريق، إلا أن قضية المياه ظلت أحد القضايا الخلافية التي يتعمد الصهاينة الإشارة إليها ضمنيا في أحاديثهم .

■نهر النيل ■

حيث تمثل قضية المياه إحدى نقاط تفجيرها بسبب سيطرة الصهاينة على مرتفعات الجولان المصدر الرئيس لمياه نهر الأردن وبحيرة الجليل، والتي توفر المياه لكل من سورية والأردن وفلسطين والدولة العبرية، وتعتمد تل أبيب على هذه المياه في توفير (ثُمْن) احتياجاتها المائية، ولذا يقول مسئولوا حكومة باراك الحالية إن احتفاظ إسرائيل بمصادر المياه السورية هذه سيكون خطاً أحمر في أي محادثات سلام حول الجولان.

بل أنهم سعوا عدة مرات منذ توقيع اتفاق السلام مع مصر للحصول علي حصة من مياه نهر النيل دون جدوي ولا يزالون يسعون لهذا سواء بمساعدة المشاريع الأثيوبية علي النيل للكيد لمصر وبث الفرقة بين دول حوض النيل، ولكن ظلت هذه المحاولات فاشلة حتي الآن بسبب وعي كل من القاهرة وأديس أبابا لخطورة قضية المياه وحساسيتها.

ويزيد من خطورة مشكلة المياه في المنطقة، تشابك المصالح بين الدولة الصهيونية وتركيا التي تتحكم بدورها في مياه نهر الفرات التي تغذي كلاً من العراق وسورية، وعرض تركيا تزويد الصهاينة بالمياه عبر مشروع قديم جرى إحياؤه مؤخراً فقد وصل وفد من الكيان الصهيوني مؤخراً إلى تركيا لبحث الأمر ضمن مفاوضات حول موضوعات أخرى أخطر أبرزها بناء قاعدة إسرائيلية في تركيا ضمن ما تزعم إسرائيل أنها ستبنيه لتركيا في مدينة إزميت التي تعرَّضت للزلزال .

أما الأخطر من ذلك، فهو أن الدول العربية معرَّضة في القرن الحالي لنقص حاد في المياه التي يأتي ثلثا مواردها من خارج المنطقة العربية حيث يقدر الخبراء

في جامعة الدول العربية حاجة العرب من المياه إجمالاً بـ ٣٠٠ مليار متر مكعب سنوياً ويحذرون من أن المتوافر منها الآن فقط ١٧٠ مليار متر مكعب.

وقد حذرت جامعة الدول العربية من هذا الخطر للمرة العاشرة ـ من خلال تقرير المياه الذي عرض على وزراء الخارجية العرب في دورتهم الأخيرة رقم ١١٢ ـ وأشارت إلى آثار أزمة المياه الخطيرة على الفلسطينيين تحديداً، وعلى السوريين والعراقيين بسبب تجاهل تركيا لحقوقهم في مياه نهري دجلة والفرات، ودعا التقرير إلى حماية الحقوق المائية الفلسطينية، سارداً تفاصيل السرقات الإسرائيلية، كما دعا تركيا للدخول في مفاوضات، وفي أقرب وقت ممكن مع سورية والعراق، للتوصل إلى اتفاق نهائي لتقسيم عادل ومعقول للمياه يضمن حقوق الجميع في المياه، وفقاً لأحكام القانون الدولي.

الدور الصهيوني في الصراع على مياه النيل

تعد محاولة الحركة الصهيونية للاستفادة من مياه النيل قديمة قدم التفكير الاستيطاني في الوطن العربي، وظهرت الفكرة بشكل واضح في مطلع القرن الحالي عندما تقدم الصحفي اليهودي تيودور هرتزل ـ مؤسس الحركة ـ عام ١٩٠٣م إلى الحكومة البريطانية بفكرة توطين اليهود في سيناء واستغلال ما فيها من مياه جوفية وكذلك الاستفادة من بعض مياه النيل، وقد وافق البريطانيون مبدئياً على هذه الفكرة على أن يتم تنفيذها في سرية تامة

ولقد رفضت الحكومتان المصرية والبريطانية مشروع هرتزل الخاص بتوطين اليهود في سيناء ومدهم بمياه النيل لأسباب سياسية تتعلق بالظروف الدولية والاقتصادية في ذلك الوقت .

خطة باراك

وقد اعترف رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق باراك وغيره من الوزراء الصهاينة بأن موضوع المياه سيكون من أصعب الموضوعات على جميع مسارات التفاوض ولذلك أطلق باراك وشارون أطلقا التصريحات بأن الاحتفاظ بالمياه ومصادرها مع إمكان تقسيمها يعد أحد الخطوط الحمراء في أي مفاوضات، وقد سعى فور توليه السلطة لزيارة واشنطن والتوقيع على اتفاق شراكة استراتيجية أهم ما فيه ـ غير ضمان التفوق العسكري الصهيوني على العرب ـ التأكيد على التزام واشنطن بتوفير المياه لإسرائيل.

وقد أثار هذا النص التساؤلات حول نوع مصدر المياه التي ستمد بها واشنطن إسرائيل، وطرحت في هذا الصدد ثلاثة مصادر مهمة، **أولها** هو المصادر المائية العربية ذاتها وخصوصاً حصة سورية من نهر دجلة، ومياه مصر من نهر النيل.

وثانيها: هو مياه تركيا التي عرضت بالفعل إحياء مشروع قديم من الخمسينيات لمد إسرائيل بالمياه عبر أنابيب تحت البحر.

وثالثها: مشروع ضخم لبناء محطات تحلية لمياه البحر المتوسط، بمساعدات مالية أوروبية وأمريكية غرضه تحلية ٩٠٠ مليون متر مكعب من مياه البحر سنوياً بشكل يوفر لها ١٥٪ من احتياجاتها المائية الحالية ويضمن عدم نقص المياه لديها في حالة التنازل عن بعضها للسوريين أو الفلسطينيين في مفاوضات التسوية النهائية، وهو مشروع سبق أن أعدته جامعة بن جوريون وقدمته للبنك الدولي في عام ١٩٩٥م، ثم أعاد باراك طرحه بقوة مع الأمريكان، وحصل على تعهد استراتيجي منهم بمد إسرائيل بالمياه من أي من المصادر الثلاثة السابقة أو

كلها معاً، ولو نفذ مشروع تحلية المياه وحده فسوف يوفر فائض يغطي حاجة الدولة العبرية ـ حسب الدراسة ـ إلى عام ٢٠٤٠م على الأقل.

ومع ذلك لن يعول الصهاينة على هذا المشروع الذي لن يؤتي عائده إلا بعد عشرين عاماً بشكل كامل ويصرون على الاستيلاء على مصادر المياه العربية، وحتى لو وقعوا اتفاقاً مع أي دولة عربية، فسوف يخرقونه إذا أحسوا بخطر مائي يهددهم كالجفاف الحالي، وهذا هو ما فعلوه مع الأردن ثم عادوا للالتزام بالاتفاق بعدما تحسن الوضع المائي نسبياً.

وقد نشرت صحيفة هاتسونيه قبل عامين تقريراً عن مفاوضات المياه القادمة، جاء عنوانه معبراً، إذ يقول: استمراراً للسيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه يجب أن يكون جوهر أي تسوية قادمة وفيه تأكيد على أن تظل مصادر المياه في مفاوضات التسوية النهائية تحت سيطرة إسرائيل.

وما يقوله الصهاينة في هذا الصدد عن المفاوضات مع الفلسطينيين، يقولونه عن مفاوضاتهم مع السوريين، بل إنهم يخشون السوريين أكثر من الفلسطينيين، على اعتبار أن المطروح هو إعادة الجولان وبالتالي عودة مصادر المياه الموجودة هناك بعكس الأراضي الفلسطينية التي لا يعيدون منها سوى مناطق متناثرة هنا وهناك. فهم يسيطرون حالياً على ٦٠٪ من مياه نهر الأردن وروافده، بينما لا تحصل سورية إلا على ١٥٪، والأردن على ٢٥٪، على الرغم من أن مياه النهر تنبع من الهضبة السورية، ولذلك قد تظل عقبة المياه هي عقدة المفاوضات، وبرميل البارود الذي قد يفجرها كلية، بل قد يشعل مزيداً من الحروب في المنطقة، خصوصاً أن سورية تعاني بدورها من أزمة مياه مع تركيا التي تتحكم في مياه نهر دجلة، وتبني عليه عشرات المشروعات التي تؤثر على نصيب سورية من المياه.

أيضاً يثير التصرف التركي الذي يربط بين قضية المياه وقضية الأمن السياسي لتركيا مشكلة أخرى للسوريين، خصوصاً أن هذا الأمن السياسي الذي تتذرع به تركيا دفعها للتعاون مع إسرائيل ضد سورية مرات عدة، والضغط عليها بملف المياه الحساس بشكل هدد أيضاً باندلاع حرب بين البلدين.

ما يعاب إذن على الدول العربية والجامعة العربية أنها لا تطرح بدائل لمواجهة الصهاينة، إذا ما أصرُّوا على هضم المياه العربية، ويظل المنهج هو مجرد التحذير مما سيحدث، دون تحديد رادع محدد، فهل ستعتبر الدول العربية «المياه» خطاً أحمر أيضاً للتراجع كما يفعل الصهاينة؟.

ويبقي نهر النيل الذي يضع الصهاينة أعينهم عليه منذ احتلال فلسطين وتبقي مؤامراتهم للتفريق وبث الخلافات بين دوله .

وفي الوقت الراهن يمكن القول إن هناك أربعة مشاريع أساسية يتطلع إليها اليهود بهدف استغلال مياه النيل

مشروع استغلال الآبار الجوفية

قامت إسرائيل بحفر آبار جوفية بالقرب من الحدود المصرية، وترى أن بإمكانها استغلال انحدار الطبقة التي يوجد فيها المخزون المائي صوب اتجاه صحراء النقب وقد كشفت ندوة المهندسين المصريين أن إسرائيل تقوم بسرقة المياه الجوفية من سيناء وعلى عمق ٨٠٠ متر من سطح الأرض، وكشف تقرير أعدته لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب المصري في يوليو ١٩٩١م أن إسرائيل تعمدت خلال السنوات الماضية سرقة المياه الجوفية في سيناء عن طريق حفر آبار إرتوازية قادرة ـ وذلك باستخدام آليات حديثة ـ على سحب المياه المصرية .

مشروع اليشع كالي

في عام ١٩٧٤م طرح اليشع كالي ـ وهو مهندس (إسرائيلي) ـ تخطيطاً لمشروع يقضي بنقل مياه النيل إلى إسرائيل، ونشر ـ المشروع تحت عنوان: مياه السلام والذي يتلخص في توسيع ترعة الإسماعيلية لزيادة تدفق المياه فيها، وتنقل هذه المياه عن طريق سحارة أسفل قناة السويس، وقد كتبت صحيفة معاريف في سبتمبر ١٩٧٨ تقريراً بأن هذا المشروع ليس طائشاً؛ لأن الظروف الآن أصبحت مهياة بعد اتفاقيات السلام لتنفيذ المشروع .

مشروع يؤر

قدم الخبير الإسرائيلي شاؤول أولوزوروف النائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية مشروعاً للسادات خلال مباحثات كامب ديفيد يهدف إلى نقل مياه النيل إلى إسرائيل عبر شق ست قنوات تحت مياه قناة السويس وبإمكان هذا المشروع نقل ١ مليار م٣، لري صحراء النقب منها ١٥٠ مليون م٣، لقطاع غزة. ويرى الخبراء اليهود أن وصول المياه إلى غزة يبقي أهلها رهينة المشروع لدى إسرائيل فتتهيب مصر من قطع المياه عنهم .

مشروع ترعة السلام

هو مشروع اقترحه السادات في حيفا عام ١٩٧٩م، وقالت مجلة أكتوبر المصرية: إن الرئيس السادات التفت إلى المختصين وطلب منهم عمل دراسة عملية كاملة لتوصيل مياه نهر النيل إلى مدينة القدس لتكون في متناول المترددين على المسجد الأقصى وكنيسة القيامة وحائط المبكى.

وإزاء ردود الفعل على هذه التصريحات سواء من أثيوبيا أو المعارضة المصرية ألقى مصطفى خليل رئيس الوزراء المصري بياناً أنكر فيه هذا الموضوع قائلاً: عندما يكلم السادات الرأي العام يقول: أنا مستعد أعمل كذا فهو يعني إظهار النية الحسنة ولا يعني أن هناك مشروعاً قد وضع وأخذ طريقه للتنفيذ.

أيادي إسرائيل وأمريكا في منابع النيل لحصار مصر مائيا

حذر الدكتور محمد أبو غدير الأستاذ بجامعة عين شمس والخبير في الشئون الإسرائيلية من خطورة التهديدات التي تتعرض لها مصر بسبب التواجد الإسرائيلي والأمريكي في الدول المطلة علي منابع نهر النيل والذي يستهدف حصار مصر أمنيًا .

وشدد في كلمته أمام ندوة دور إسرائيل في إفريقيا وأثره علي مستقبل العلاقات الأفريقة العربية التي عقدها مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة علي أن المخططات الإسرائيلية لا يقابلها رد فعل مناسب من جانبنا.

ولفت إلي أن إسرائيل تريد الأرض والمياه معا لذلك فهي لن تنسحب من الجولان السوري أو الضفة الغربية في فلسطين المحتلة لان فيهما مصادر هامة جدا من المياه تسرقها إسرائيل وأشار إلي أن إسرائيل ترسل حاليا الوفود لدول منابع النيل لتكون هذه الدول أداة للضغط علي مصر من خلال تقليل حصتها ومحاصرتها مائيا حتى تعطيها جزء من مياه نهر النيل وتشاركها في ذلك الإدارة الأمريكية التي تساعد في بناء السدود بمساعدة دول غربية أخري علي مجري النهر وتضغط علي دول المنبع لكي يبيعوا المياه إلي مصر.

وكشف النقاب عن وجود تواجد عسكري إسرائيلي في تشاد وفي غرب السودان وجنوبه الذي أوشك علي الانفصال عن السودان وتواجد بحري في جيبوتي والقرن الإفريقي للتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر كما أن لها قاعدة في كل من اريتريا وأثيوبيا.

وفي خارج إفريقيا – يضيف – أقامت إسرائيل علاقات قوية مع الهند والصين والخبراء والطيارون الإسرائيليون يتدربون في الهند علي ضرب المفاعل النووي الباكستاني كما أن هناك اتصالات إيرانية إسرائيلية للتعاون المشترك فيما بينهما في العديد من المجالات.

مخطط تفتيت المنطقة

تجدر الإشارة إلي وجود مشروع إسرائيلي لإنشاء منطقة تجارية وسياحية تضم غزة والعريش وصحراء النقب يتكلف ثمانية مليارات من الدولارات بهدف زحزحة الحدود الدولية المطلوب إزالتها لتتطابق مع الشرق الأوسط الجديد الذي يتم فيه تقسيم دول المنطقة إلي دويلات علي أسس طائفية وعرقية ودينية لصالح المشروع الصهيوأمريكي مؤكدا أن خطر التقسيم الذي طال العراق والسودان والمطلوب انجازه في اليمن يمكن أن يطال مصر ـ إلا إذا تحركنا بقوة لإفشال هذه المخطط الخطير.

شدد أحمد يوسف القرعي الخبير والمحلل السياسي بجريدة الأهرام علي إننا نواجه مخططا لإعادة ترسيم الحدود بين الدول الإفريقية بل والعالم وفق خريطة كونية جديدة تكون الهيمنة عليها لأمريكا وحليفتها إسرائيل .

ونبه إلي أن نموذج وسيناريو مخطط التقسيم يتم تطبيقه حاليا علي ارض السودان وفي العراق لافتا إلي إننا لا نتحرك لإنقاذ أنفسنا مما يدبر لنا إلا متأخرين ونظل في سبات عميق إلي أن تقع الواقعة ملقيا باللوم علي الإعلام العربي والمصري الذي لا يشير إلي المخاطر التي نتعرض لها خاصة بالنسبة لقضية المياه ومخطط التقسيم داعيا إلي مجلس حكماء من الدول المطلة علي نهر النيل لإدارة هذا النهر .

ومن جانبه أوضح الدكتور أحمد محمود هويدي مدير مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة أن الاستشراق الأوربي استشراق قديم في حين أن الاستشراق الأمريكي حديث نسبيا لافتا إلي أن خطاب أوباما في القاهرة كان خطابا إعلاميا لم يسفر عن أي انجاز لصالح العرب والمسلمين علي ارض الواقع مقارنة بما استفادت به إسرائيل من أمريكا خاصة في مجال بناء المزيد من المستوطنات التي التهمت أجزاء شاسعة من الأراضي الفلسطينية .

ولفت الانتباه إلي أن طريق الخلاص يتمثل في وجود قيادة فلسطينية موحدة وان يتجاوز الفلسطينيون خلافاتهم ويتوحدوا في مواجهة العدوان والغطرسة الإسرائيلية .

دور صهيوني خفي للسيطرة علي النيل

كما تطمع إسرائيل في أن يكون لها بصورة غير مباشرة اليد الطولى في التأثير على حصة مياه النيل الواردة لمصر- وبدرجة أقل السودان؛ وذلك كورقة ضغط على مصر للتسليم في النهاية بما تطلبه إسرائيل يقول محمد سيد أحمد: إن للخبراء الإسرائيليين لغة في مخاطبة السلطات الإثيوبية تتلخص في

ادعاء خبيث هو أن حصص المياه التي تقررت لبلدان حوض النيل ليست عادلة؛ وذلك أنها تقررت في وقت سابق على استقلالهم، وأن إسرائيل كفيلة أن تقدم لهذه الدول التقنية التي تملكها من ترويض مجرى النيل وتوجيهه وفقاً لمصالحها .

من أجل ذلك تتوارد الأنباء والأخبار عن مساعدات إسرائيلية لأثيوبيا لإقامة السدود وغيرها من المنشآت التي تمكنها من السيطرة والتحكم في مياه النهر .

ولقد دأبت العواصم المعنية بدءاً من أديس أبابا مروراً بالقاهرة وانتهاء بتل أبيب على نفي هذه الأنباء. الاحتمال الأرجح هو تورط (إسرائيل) بالمشاركة في مساعدة أثيوبيا في إنشاء السدود على النيل الأزرق .

الدور الإسرائيلى فى إشعال الخلاف بين دول حوض نهر النيل:

والأطماع الإسرائيلية فى مياه النيل أطماع قديمة ترجع إلى عام ١٩٠٣ حيث تقدم فى ذلك الوقت مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هيرتزل لحكومة الاحتلال البريطانية فى ذلك الوقت بطلب للحصول على جزئية من مياه النيل عبر مصر إلى صحراء النقب لإمداد الكيان الصهيونى بالمياه اللازمة لإستزراع الأراضى وتوفير المياه للحياة التى يمكن أن تحل مشاكل إسرائيل المائية إلى أمد طويل كما قام المهندس الإسرائيلى اليشع كيلى عام ١٩٧٤ بتصميم مشروع يهدف إلى نقل مياه النيل عبر صحراء النقب عبر توسيع قناة الإسماعلية ثم سحب المياه منها عبر أسفل قناة السويس إلى إسرائيل حيث يقدر طول القناة التى تم تصميمها بـ٢٥٠ كيلو متر بقدرة استعابية تقدر بمائة مليون متر مكعب سنويا من المياه.

إن ورقة المياه تلعب دورا هاما وإستراتيجيا بالنسبة للأمن القومى الإسرائيلى منذ عام ١٩٧٠ فالمياه تشكل عاملا رئيسيا للدولة الإسرائيلية فى تحقيق وإقامة مشاريعها التى تشجع على الإستيطان وجذب موجات أخرى من المهاجرين اليهود لذا توجهت السياسة الإسرائيلية المائية منذ ذلك الوقت الى السيطرة على معظم مصادر المياه الطبيعية فى المنطقة وتغيير خارطتها الطبيعية إلى مصلحتها كما وضعت مياه نهر النيل من ضمن أولوياتها بغرض مضاعفة مواردها المائية بشتى الطرق لتحقيق حلمها لنقل مياه النيل عبر صحراء النقب.

نتيجة لتلك الحقائق أعلاه نجد أن إسرائيل أصبحت حاليا تلعب دورا مباشرا فى فى صراع المياه بين دول حوض النيل مستفيدة من إمتداد نفوذها فى منطقة القرن الإفريقى (أثيوبيا وكينيا) ومنطقة البحيرات العظمى حيث أصبحت إسرائيل تحرص فى التواجد فى منطقة القرن الإفريقى ومنطقة البحيرات لما تشكله هذه المناطق (دول المنبع فى حوض النيل) من تهديد للأمن القومى العربى فى محوره الأفريقى المتمثل فى مصر والسودان حيث أن إسرائيل أصبحت تحرص على الهيمنة على قرارات تلك الدول (دول المنبع) فيما يتعلق بموضوع المياه وذلك لحساسية تأثيره على الأمن الوطنى للسودان والأمن القومى المصرى وبالتالى الأمن القومى العربى.وهناك العديد من المؤشرات التى تؤكد التدخل المباشر لإسرائيل فى تفجر الأوضاع بين دول المنبع والمصب فعقب إنعقاد إجتماع الإسكندرية لوزراء الموارد المائية لدول حوض النيل المنعقد فى يوليو ٢٠٠٩ زار مسؤلين من رواندا وأوغندا إسرائيل للتباحث حول قيام مشروعات زراعية إسرائيلية على نهر النيل حيث شارك فى هذه

الرحلة التى تمت فى الفترة من ١٦ الى ٢١ أغسطس ٢٠٠٩ من رواندا وزيرة التجارة مونيكا نسانزابانغو ومدير المعهد العالمى للتنمية البيلوجية جون كيلاماأما من الجانب الأوغندى فقد شارك فى هذا اللقاء نائب وزير الزراعة الأوغندى تيكو بيترا الشىء الذى يدلل على إنخراط إسرائيل المتواصل والنشط فى دول المنبع لحوض نهر النيل ثم تلتها زيارة وزير الخارجية الإسرائيلى ليبرمان الى خمسة دول إفريقية فى الأول من سبتمبر ٢٠٠٩ حيث تم فيها التوقيع على العديد من الإتفاقيات التى تعتمد على المياه القادمة من بحيرة فكتوريا وتانا مع كل من أثيوبيا ويوغندا ورواندا تعتمد على إقامة سدود تقيد من تدفق المياه الى كل من السودان ومصر حيث شارفت بعض هذه السدود على نهر توكر أباى (النيل الأزرق) على الإنتهاء عبر شركات مقاولات صينية وإيطالية أما على النيل الأبيض فقد شارفت بعض المشاريع الزراعية فى مقاطعة كاراموجا الواقعة على الحدود السودانية المعتمدة على الرى من النيل الأبيض على الإنتهاء عبر تعاون وإشراف وتمويل إسرائيلى. المخاطر على الأمن الوطنى السودانى والأمن القومى المصرى والعربى من التدخل المباشر لإسرائيل فى إشعال الخلاف بين دول المنبع ودول المصب.

السياسة الإسرائيلة إتجاه دول القارة الأفريقية ظلت على الدوام تشكل جزءا من الصراع العربي الإسرائيلي، وجزءا من نظرية الأمن الإسرائيلية المبنية على التفوق العسكري واكتساب الشرعية والهيمنة والتحكم في المنطقة وتطويق الدول العربية خاصة مصروالسودان لحرمانها من أي نفوذ داخل القارة الأفريقية إن إستراتيجية إسرائيل فى أفريقيا ترتكز على شل الوجود العربي في أفريقيا، ومحاصرة المصالح المشتركة بين الدول العربية جنوب

الصحراء وشمالها والوصول إلى منابع النيل بالنسبة لمصر- والسودان، وكذلك تحاول إسرائيل دائما توسيع الفجوة وتعميق الخلافات العربية مع الدول الأفريقية، وتهديد أمن الدول العربية المعتمدة على نهر النيل بمحاولة زيادة نفوذها في دول المنبع المتحكمة في مياه النيل، مع التركيز على إقامة مشروعات زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة فكتوريا وتانا فى كل من أوغندا وأثيوبيا، وهي تستغل في ذلك كل إمكانياتها للتأثير على السياسة الإثيوبية و الأوغندية، إلى جانب قيامها بتشجيع الحركات الانفصالية في جنوب السودان وغرب السودان، كما تسعى إلى خلق تيار مناهض للعرب وخاصة في الدول المطلة على حوض النيل و المناطق المطلة على الساحل الشرقي في أفريقيا، إن أفريقيا تعتبر عمقا إستراتيجيا وحيويا مهما للعالم العربي والإسلامى، لوجود العديد من الروابط التاريخية والثقافية بالإضافة إلى العديد من العلاقات الاقتصادية ، لذلك تعتبر أفريقيا خطرا كامنا على أمن واستقرار عالمنا العربي بدءا من تدفق مياه نهر النيل وحركة الملاحة على البحر الأحمر، ، والعلاقات مع شمال أفريقيا ذات الهوية العربية ، بسبب التداخل الكبير في هذه القضايا بين العالم العربي وأفريقيا، ولاشك أن إسرائيل في إطار سعيها لمحاصرة العالم العربي وإضعافه لن تتوفر لها فرصة كبيرة كتلك الفرصة التي توفرها القارة الأفريقية، وبالتالي فإن عدم رؤوس الأموال العربية والأيدى العاملة الإفريقية التى يمكنها أن تؤثر فى المستقبل القريب فى تحسين علاقات هذه الدول مع الدول العربية فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وبالتالى قطع الطريق على صانعى القرار الإسرائيليين لتهديد الأمن المائى لكل من مصر- والسودان.

إن قدرة العرب على تطوير إستراتيجيات جديدة في علاقاتهم مع القارة الأفريقية من شأنه أن يبقي فرص تلاعب إسرائيل بأمنهم ومصيرهم قائمة ومؤكدة.

ويجب على كل من مصر والسودان تنسيق سياستهما فى هذا الملف الهام والعمل على تطوير إستراتيجيات عربية موحدة جديدة بالتنسيق مع الجامعة العربية بشأن التعامل مع هذا الملف الإستراتيجى الهام والحيوى لصد هذا الإختراق الإسرائيلى الهادف لزعزعة الأمن العربى المائى عن طريق فتح مجالات التعاون مع الدول الإفريقية على صعيد كافة المجالات الإقتصادية والسياسية والأمنية مع التركيز على ضخ إستثمارات عربية ذات أثر فعال لدفع عجلة التنمية فى دول حوض النيل .

كما أصبحت قضية حماية البيئة وصيانة عناصرها المختلفة موضوعا رئيسيا على موائد البحث العلمى، ومن أجل (تفعيل دور الدولة فى حماية البيئة فى مصر) كان المؤتمر العلمى السنوى الحادى والعشرين للاقتصاديين المصريين، والذى نظمته الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع.

وتعرضت فعاليات المؤتمر لأهم قضايا البيئة فى مصر- من حيث مصادر التلوث وأسبابه ومداه، وتقييم السياسات التى طبقت خلال الفترة الماضية، والمنهج المقترح للتحكم فى التلوث وزيادة فاعلية السياسات اللازمة لذلك.

وقد تناولت المباحث الثلاثة التى أعدها د. محمد محمد مصطفى البنا ود. سعد مسعد شحاته أهم قضايا البيئة فى مصر، والتلوث المائى الذى يشمل كلا من البيئة البحرية والماء العذب، فالأولى قد بلغ تدهورها حدا مثيرا للقلق خاصة بالنسبة لشواطئ مصر- الشمالية، حيث حدثت زيادة ملحوظة فى

التلوث الناجم عن الصرف الصحى فى مياه شواطئ شرق الاسكندرية، مما أضحى يهدد الكائنات البحرية والبيئة البحرية بهذه المنطقة، كما تعانى البحيرات المصرية فى شمال الدلتا (مريوط – ادكو – البرلس – المنزلة) من حالة تسمم حاد ومزمن ناتج عن الصرف الصناعى والزراعى.

ووفق الدراسات فان الصرف الزراعى والصناعى فى هذه البحيرات قد قتل ٥٠٪ من الكائنات البحرية الموجودة بها.

أما المياه العذبة التى تتمثل فى مياه نهر النيل والمياه الجوفية، فتتنوع مصادر التلوث ما بين المصادر الصناعية والزراعية ومياه الصرف الصحى والقمامة والمصادر الأخرى، ويزداد تلوث الماء العذب كنتيجة مباشرة للتوسع فى مشروعات التنمية الصناعية والزيادة السكانية وغياب التخطيط البيئى وسوء استخدام نهر النيل وصرف المصانع والتجمعات السكانية لمخلفاتها السائلة اليه مباشرة أو بطريقة غير مباشرة مما أدى إلى زيادة تلوث مياهه والتغيير فى خواص المياه الطبيعية والكيميائية مما يؤثر بالتالى على جميع أنواع الحياة بالنهر واستخدامات المياه المختلفة.

وهناك أعداد كبيرة من المصانع الواقعة على ضفتى النهر إن لم تكن جميعها، تلقى بمخلفاتها فى النيل دون معالجة، وهى مصانع ضخمة تلقى بكميات كبيرة تضاعف من التلوث، مثل مصر ـ مخر السيل فى أسوان، وفيه تتجمع مخلفات صناعية أخرى آدمية وتشكل مصدرا خطيرا لتلوث نهر النيل، ومصانع كيما فى أسوان، ومصانع السكر فى كوم امبو وادفو ودشنا وقوص ونجع حمادى، ومصانع الزيوت والصابون ومصانع تجفيف البصل فى سوهاج، ومصانع حلوان وأسيوط وأبى زعبل وطلخا وكفر الدوار وغيرها.

وعلى سبيل المثال تلقى شركة النصر للكوك والكيماويات ١٦ ألف متر مكعب فى اليوم مخلفات صناعية سائلة حمضية تحتوى على مواد عالقة وتركيزات عالية من الأمونيا والنترات، كما تلقى شركة الحديد والصلب حوالى (٦٠٠) ألف متر مكعب فى اليوم مخلفات سائلة عالية الملوحة تحتوى على تركيز عالي من الحديد والمنجنيز والزنك، وكذلك تلقى شركة النصر لصناعة المواسير الصلب ولوازمها حوالى (٣٤) ألف متر مكعب فى اليوم مخلفات سائلة تحتوى على مواد عضوية وفوسفات وزيوت ومعادن مثل الحديد والمنجنيز والزنك، أما شركة السكر والتقطير المصرية فتلقى حوالى ٨٠ ألف متر مكعب فى اليوم مخلفات سائلة تحتوى على مواد عالقة بنسبة عالية وحمل عضوى عال علاوة على الفوسفات.

خطورة الأدب العبري

ويحذر الخبراء والمختصين من خطورة توظيف إسرائيل للأدب العبري في خدمة مخططات التقسيم من خلال إثارة النعرات القومية والطائفية داخل البلاد العربية تمهيدا لتقسيم تلك الدول ودلل علي ذلك برواية لأديب يهودي تسمي العروس المحررة وتدور حول الامازيغ وترسخ لتقسيم الجزائريين ما بين عرب وبربر وما بين تغريبيين ومتفرنسين وعرب وهم المتمسكون بالهوية العربية الإسلامية للجزائر داعيا إلي ضرورة الانتباه لهذا الدور الخطير للأدب اليهودي.

ونبه الدكتور أحمد الشربيني السيد أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة القاهرة إلي ضرورة وضع الخطط والبرامج لإحباط مخططات التقسيم الأمريكية

الإسرائيلية لدول المنطقة محذرًا من خطورة تهجير العرب من فلسطين تحت زعم يهودية الدولة العبرية الذي يعني طرد كل العرب من إسرائيل ومؤكدا علي أهمية وجود موقف عربي جاد لمواجهة هذه المخاطر المحدقة بنا وتكثيف الوجود العربي الرسمي والأهلي في إفريقيا لمواجهة التغلغل الأمريكي والإسرائيلي.

ومن جانبه دعا حسين حمودة مصطفي الخبير الاستراتيجي ومدير مركز المصرية للموارد الإدارية والأمنية إلي حزمة من الإجراءات العاجلة المطلوبة للتصدي للنفوذ الإسرائيلي المتزايد في إفريقيا منها الدخول إلي مجال المنافسة من خلال تقديم البدائل الأفضل للدول الإفريقية حتى لاتلجأ هذه الدول لإسرائيل وانتقاء مجالات التعاون المصري والعربي الإفريقي التي لم تطرقها إسرائيل ومنها مجال التعليم في الدول الإفريقية الإسلامية.

وطالب بتشجيع الاستثمارات بزيادة أعداد الجاليات المصرية خاصة في دول حوض نهر النيل وإمداد دول هذا الحوض بالخبرات والخدمات وإقامة المشروعات مع وضع خطة للتواصل لحضاري مع دول القارة وتفعيل الدور الإفريقي داخل جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وتنمية سيناء زراعيا واقتصاديا لتكون خط الدفاع الأول عن مصر في مواجهة إسرائيل ولربط المشرق بالمغرب العربي.

السد العالى والموساد

سد أسوان العالي أو السد العالي هو سد مائي على نهر النيل في جنوب مصر، أنشئ في عهد جمال عبد الناصر وبناه السوفييت ساعد كثيراً في التحكم في تدفق المياه والتخفيف من آثار فيضان النيل يستخدم لتوليد الكهرباء في مصر طول السد ٣٦٠٠ متر ، عرض القاعدة ٩٨٠ متر، عرض القمة ٤٠ متراً، و الارتفاع ١١١ متر حجم جسم السد ٤٣ مليون متر مكعب من أسمنت وحديد ومواد أخرى، ويمكن أن يمر خلال السد تدفق مائي يصل إلى ١١.٠٠٠ متر مكعب من الماء في الثانية الواحدة بدأ بناء السد عام ١٩٦٠وقد قدرت التكلفة الإجمالية بمليار دولار شطب ثلثها من قبل الاتحاد السوفييتي عمل في بناء السد ٤٠٠ خبير سوفييتي و أكمل بناؤه في ١٩٦٨ ثبّت آخر ١٢ مولد كهربائي في ١٩٧٠ وافتتح السد رسمياً في علم ١٩٧١ ولكن أدي السد العالي إلي تقليل خصوبة نهر النيل وعدم تعويض المصبات في دمياط ورأس البر بالطمي مما يهدد بغرق الدلتا بعد نحو أكثر من مائة عام وبسبب بعض العوامل الأخرى مثل الاحتباس الحراري وذوبان الجليد بالقطبين الشمالي والجنوبي بتأثير سلبي من طبقة الأوزون .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أول من اشار ببناء هذا السد هو العالم العربى المسلم الحسن ابن الهيثم (ولد عام ٩٦٥م وتوفى عام ١٠٢٩م) والذى لم تتح له الفرصة لتنفيذ فكرته وذلك بسبب عدم توفر الآلات اللازمة لبناءه في عهده الآثار الإيجابية للسد.

كشف المهندس المصري المتهم بالتجسس النووي لصالح الكيان الصهيوني مفاجآت مثيرة في التحقيقات حول سعي الموساد لمعرفة مدى تحمل السد العالي لضربة نووية، ودور مشروع توشكى، وما إذا كانت مصر تقوم بتخصيب اليورانيوم، وخضوع منشآتها للتفتيش الدولي وقال أنه في أحد لقاءاته أمدّ عملاء الموساد بمعلومات وتقارير تفيد بأن مصر لا تخصّب اليورانيوم.

اسرائيل وراء انشاء بعض السدود

كشفت مصادر مسئولة بوزارة الخارجية المصرية عن أن إسرائيل وافقت الأسبوع الماضي علي تمويل إنشاء ٥ سدود لتخزين مياه النيل بكل من تنزانيا ورواندا، مشيرة إلي أن الموافقة الإسرائيلية جاءت في أعقاب قيام جهات بحثية إسرائيلية بعمل دراسات جدوي اقتصادية أثبتت أهمية إنشاء هذه السدود.

وأضافت المصادر لجريدة الدستور المصرية إن نصيب تنزانيا من هذه السدود سيكون أربعة ، أما رواندا فسوف يكون نصيبها سداً واحداً.

وأشارت المصادر إلي أن كلاً من تنزانيا ورواندا ستنشئان هذه السدود دون إخطار مصر وأخذ موافقتها المسبقة.

وأوضحت المصادر أن هذه الموافقة تأتي بعد موافقة إسرائيل علي تمويل إنشاء ثلاثة سدود لتخزين مياه النيل في أوغندا وجاءت موافقة دولة الاحتلال على إقامة هذه السدود في أعقاب الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية الإسرائيلي إلى خمس دول أفريقية، بينها ٣ تقع في منطقة حوض النيل، واستغرقت ١٠ أيام، وبحث خلالها إنشاء مشروعات مياه مشتركة إلى جانب تطوير العلاقات الاقتصادية معه.

وهذا ما أثار مخاوف أساتذة المياه العرب والمصريين ومنهم الدكتور مغاوري شحاته دياب -أستاذ المياه والرئيس الأسبق لجامعة المنوفية- الذى أعلن أن إنشاء هذه السدود بكل من تنزانيا ورواندا سيؤثر بالسلب في حصة مصر السنوية من مياه النيل، مشيراً إلي أن القاعدة العلمية تقول إن إنشاء سدود لتخزين المياه في منابع النيل سواء المنابع الإستوائية أو الحبشية يؤثر بالسلب في حصتنا المائية.

وأوضح د.دياب أن هذه الدول أقدمت علي إنشاء سدود لتخزين المياه دون موافقة مصر وإخطارها مسبقاً بهذه المشروعات المائية وأن الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل أقوي من الوجود المصري في هذه الدول، مضيفاً أن وجود إسرائيل في هذه الدول لا يصب إطلاقاً في خدمة المصالح المصرية، بل إن الوجود الإسرائيلي في دول الحوض يمثل عامل إزعاج لمصر، مضيفاً أن إسرائيل إذا لم تنجح في الضغط علي دول الحوض لتخفيض حصة مصر السنوية من مياه النيل فإنها ستنجح علي الأقل في منع زيادة حصة مصر السنوية من مياه النيل.

وأكد د.دياب أن الأقمار الصناعية ترصد حالياً إقامة مشروعات مائية في دول حوض النيل دون علم مصر، مضيفاً أن مصر تتعامل مع هذه الأزمة من خلال غض الطرف عن بعض المشروعات المائية التي تري أنها لا تؤثر بالسلب في حصة مصر من مياه النيل، رغبة منها في احتواء دول حوض النيل.

وأوضح دياب أن الباحثين في مجال المياه في دول حوض النيل يشكون مر الشكوي من موقف مصر، ويتهمون مصر بأنها تحرمهم من مياه نهر النيل من

وجهة نظرهم، مضيفاً أن القضاء علي هذه الصورة النمطية السلبية وغير الحقيقية لدي دول حوض النيل عن مصر لن يتحقق إلا من خلال تخطي مرحلة الكلام الحالية إلي مرحلة الفعل وتنقسم هذه المرحلة إلي شقين الأول وهو تنفيذ مصر عدداً من المشروعات المائية بدول الحوض لخدمة شعوبها، أما الشق الثاني فيتمثل في تقوية مصر لوجودها في دول حوض النيل، خاصة وأن الوجود الإسرائيلي أقوي منه.

سد تكزة

الاسم الرسمي **Tekeze Hydro Power Dam** – تكلفة الإنشاء ٢٢٤ مليون دولار – الارتفاع ١٨٨ متر- تاريخ التشغيل ١٤ نوفمبر ٢٠٠٩ – الوارد نهر تكزه – السعة – ٣٠٠ م.و – التوربينات – توربينات فرانسيس – القدرة الحالية ٩٢٠٠ مليون م.

سد تكزه يقع في شمال أثيوبيا على نهر تكزه قبيل أن يشكل الحدود الإثيوبية الإرترية ثم يدخل السودان ليصب في نهر عطبرة الذي يصب في النيل شمال الخرطوم وهو سد على نهر تكزه (أحد روافد النيل عبر عطبرة) في تگراي بأقصى شمال أ لتوليد ٣٠٠ ميجا واط من طاقة كهرومائية، تعمل أثيوبيا على تصديرها لدول الجوار السد قام بإنشائه كونسوتيوم مكون من صينو هيدرو وشركة الصين الوطنية لمصادر المياه وهندسة الطاقة المائية وسور للإنشاءات بتكلفة ٢٢٤ مليون دولار وقد تم توقيع العقد في عام ٢٠٠٢، وتم الانتهاء من السد في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٩، وبدأ في توليد الطاقة التي تدخل شبكة الكهرباء الإثيوبية من محطة مكعيله وبالرغم من أن الغرض الرئيسي-

للسد ليس تخزين المياه، فهو يحتجز فقط ٩.٢ بليون م٣، إلا أنه يحتجز الطمي من النهر المسئول عن ٤٠٪ من الطمي في نهر النيل الرئيسي- بين عطبرة وأسوان. فنهر تكزه هو المسئول عن جلب أكثر من ٣.٥ كج طمي في المتر المكعب (م٣) من الماء في متوسط سنوي لتدفق نهر عطبرة قدره ٣٥٩ م٣/ ث (أي فيضان قدره ٩.٥ بليون م٣/ السنة)، بينما النيل الأزرق، المورد الآخر للطمي يجلب فقط ١ كج/ م٣ بتدفق ١.٤٠٠ م٣/ ث.

سد جِلجِل جيبه

مشروع طاقة مائية مكون من ثلاث سدود تحت الإنشاء، يقوم بتحويل جزء من مياه نهر گلگل گيبه مباشرة إلى نهر أومو بعد تمريره على محطة توليد طاقة كهرومائية تبدأ بقدرة ٤٢٠ م.و وترتفع عام ٢٠١١ إلى ١٨٤٠ م.و ويقع المشروع على بعد حوالي ٣٠٠ كم شمال غرب أديس أبابا، إثيوبيا وهو ثالث سد في إطار مشروع بناء سد يقام في أثيوبيا لإنتاج طاقة كهرومائية، تعمل أثيوبيا على تصديرها لدول الجوار وهو أحد ثلاثة سدود سيصل إجمالي إنتاجهم إلى ١١٥٥ ميجاوات، بتكلفة ١.٤ بليون دولار أمريكي سيتم الإنتهاء من المشروعات الثلاث في ٢٠١٠ نهر النيل أثيوبيا الآن بتوليد ٨٠٠ م. و من أربع محطات للطاقة الكهرومائية للإستخدام المحلي من المتوقع الإنتهاء من السد في ٢٠١١.

تم بناء سد جلجل جيبه (أو جلجل جيبه الأول)، في شمال المشروع عام ٢٠٠٤ مشروع جلجل جيبه ولا زال مشروع جلجل جيبه الثاني تحت الإنشاء وهو عبار عن محطة إنتاج طاقة كهرومائية. سد جليجل جابه الثالث من

المتوقع أن ينتج طاقة تقدر بحوالي ٦٥٠٠ ميجاوات في السنة، حيث يدر ٣٠٠ مليون يورو في السنة ،حسب مؤسسة الطاقة الكهربية الإثيوبية، والتي سوف يتم بيعها لدور الجوار مثل السودان، جيبوتي، اليمن، أوغندا، ومصر، والتي يمكن لها شراء فائض الطاقة من أثيوبيا.

وسوف يوفر السد فائض حوالي ٢٠٠ كم٣من المياه في خزانه والتي يمكن أن تستعمل في الصيد.

عمل السدود

ستقوم السدود بتوليد الطاقة عن طريق مياه الأنهار المتدفقة في أثيوبيا، والجبال الشاهقة، والتي من المتوقع أن يصل اجمالي الطاقة المنتجة من تلك السدود إلى ١١٥٥ ميجاوات.

وبحلول ٢٠١٠، سيتم الانتهاء من سد تكزه بقدرة ٣٠٠ م. و. ، سد جليجل جاب الثالث بقدرة ٤٢٠ م. و.، وسد بليس بقدرة ٤٣٥ م. و. كما صرح سنديكو أريا رئيس العلاقات العامة لمؤسسة الطاقة الكهربائية الاثيوبية تقوم الحكومة الإثيوبية بتغطية تكلفة بناء السدود الثلاث بالتعاون مع الحكومة الايطالية وبنك الاستثمار الاوروبي.

أقسام المشروع

خط إمداد أثيوبيا- السودان

صرح تسفايه باتو، مدير المشروع لبناء خط لإنتاج الطاقة بتكلفة ٦٨ مليون دولار أمريكي يصل شهده في أثيوبيا مع القضارف في السودان بطول ١٩٤ كم.

عند إكتمال المشروع سوف تحصل أثيوبيا على ٣٠ مليون دولار سنويا من تصدير ٢٠٠ م. و. من الطاقة الكهرومائية منخفضة التكلفة، إلى دولة الجوار السودان والتي تنوي إستبدال مولدات الطاقة الحرارية المكلفة المستخدمة الآن، كما قال تسافيه وأنهى حديثه بقوله: من المتوقع إنتهاء المشروع في ٢٠١٠.

خط إمداد أثيوبيا-جيبوتي:بوجاله فيسا، مدير المشروع لتوصل خط الطاقة من أثيوبيا إلى جيبوتي، صرح أن بناء خط طوله ٢٨٣ كم لإمداد ولاية البحر الأحمر ب٤٠ م.و. من المتوقع أن تصل تكلفته ٦٢ مليون دولار، والتي وافق البنك الأفريقي للتنمية على تمويلها.

ولكن قرر بنك الاستثمار الاوروبى سحب تمويله لمشروع سد جليجل جيبى ٣ الذى تقوم الحكومة الاثيوبية ببناءه على نهر أومو جنوب البلاد المغذى لبحيرة توركانا شمال غرب كينيا والذى يدور حوله جدل حاليا بسبب أضرار بيئية متوقعة ويعود لضغوط تعرض لها من جانب جميعات حماية البيئة كانت قد حذرت من أن السد سيؤثر على الحياة المعيشية لنحو مليون شخص يعيشون فى منطقة جنوب غرب أثيوبيا .

وأشار البيان الى أن الاضرار البيئية لمشروع السد - الذى تبلغ تكلفته الاجمالية ١.٥٥ مليار يورو - لن تقتصر فقط على تدمير النظم البيئية لوادى أومو السفلى بأثيوبيا ، بل ستمتد لتشمل بحيرة توركانا الكينية حيث يحتمل أن يلحق أضرارا بالانشطة الاقتصادية لمنطقة البحيرة وتذكية المنازعات القبلية بالمنطقة.

كان البنك تلقى فى شهر مارس ٢٠٠٩ رسالة من أصدقاء بحيرة توركانا وهم مجموعة من سكان المنطقة المتضررين من مشروع السد ، طالبوا البنك بسحب قراره بتمويل المشروع على خلفية أضراره البيئة المحتملة .

خزان سنار

خزان سنار هو سد حجري ، يبعد ٣٠٠ كم من الخرطوم بني لتوفير المياه ويقع يقع في السودان في ولاية سنار ، ويعتبر من أبرز المعالم التي تتميز بها ولاية سنار السودانية بإعتباره أول خزان تم إنشاؤه بالبلاد تبلغ سعة بحيرته حوالي ٣٩٠ مليون متر مكعب من المياه تستغل في ري المشروعات الزراعية إضافة الي الإستفادة من التخزين في توليد الطاقة الكهربائية الهيدروليكية والتي تقدر انتاجيتها بحوالي ١٤ ميجاوات تغطي أكثر من ٨٠٪ من إستهلاك الولاية ويغطي العجز الطفيف من الشبكة القومية. هنالك أيضا العديد من الدراسات الفنية لإقامة خزانات علي الأنهار الموسمية بهدف توفير المزيد من مياه الري للمشروعات المقترحة.

فكرة انشاء خزان سنار على النيل الأزرق منذ عام ١٩٠٢ م لرى مشروع الجزيرة انتهت بدراسات لاختيار هذا الموقع فى عام ١٩١٤م وبدأت التحضيرات لتنفيذه فورا وقامت بتشييد الجزء الاول من الخزان الشركة السودانية للتشييد بالمشاركة مع شركة أخرى وإنتهى تشييد الخزان فى عام ١٩٢٥ م.

– يوفر الخزان مياه الرى بالانسياب لمشروع الجزيرة والمناقل والمناسيب اللازمة لمشروعات الطلمبات بالنيل الازرق امام وخلف الخزان.

ومن خزانات دول الحوض ايضاً :خزان الروصيرص خزان جبل أولياء خزان خشم القربة.